

بعضه عنده بلالي العنق فلا بأس فيه ونظرة إلى السماء ووجه جهته من التراب وقد لم يجز لي سأل أبو ذر جبريل عن نسوية الحج فقال يا أبا ذر مرة أو ذرة وعلا في التبع  
وتخص قباها وتكون على العصا وقبها وضع اليد على الحاصر وقبها أن عقدا المكنة فكله تركه سؤله وضع اليد على الحاصر أو على عضو آخر فعمله أي عدله وأما أنه هو الغنم على البيه ناصبا ربه وأفتراش ردا عليه أي بشهها وترتبه بلا عنده قيام الامام يعني بلا عنده نصر عليه في الخاتبة في طاق المسجد أراد طاب الحجاب وإنما قال قيامه إذا ذكره في سجودها إذا كان قائما خارجا أو على مكان أو الأرض فحله أي انفراد الامام على المكان وعكسه والقيام خلوصا بوجهه ووجهه هذا إذا كان هو في صفة آخر وكان منفردا أو لم يجد فرجة ما منه في ينبغي أن يجنب بأحدا من الصنف أو كما يكبر وصورة أن كانت في ثوب أو ما دأ وعجلا أنه أي على احتجاب يديه أو في سقف أو معلقة وإن كانت خلفه أو تحت قدمه أو كونه الصلوة ولكن كبره كراهته جعل الصورة في النبي ذكره الامام العنابي في شرح الجامع الصغير إلا أن اصغرت جملته بحيث لا يسلب للناسط أو نحوها من هنا ظهروا أنه تعالى غير ذي روح لا يكبر وصلوة حاسر رأسه للرجال والنساء وبها أرادوا بالتهامه بها وأنه رعاها وما فطره الله الإهانة بها الإهانة للثقل في ثياب البلية يسلبها وما يمتحن من الثياب والملا كما يسلبه الملك في بيته ولا يذهب مع الكبرياء من ههنا بل إن الكراهة إن غلبت إذا كان له ثوب آخر والوطى والتخلى فوق المسجد والبول فوقه وفوق بيت فيه مسجد أي مكان أعد للصلوة وجعل الحجاب وأشار إلى هذا بتعريف الأول وتنكير الثاني وخلق بابا لانتقاه بالمعنى والساج وما الذهب وصلوته إلى ظهره فاعيد بتجملات وقتل حية أو عقربا فيها

صدمة الشريعة

تابع الشريعة  
تابع الشريعة

الوتر والنوافل

بعد

في التبع بعد رفع الرأس من ركوع يكبر ركبا يديه ثم تقنت فيه ابتداء خلافا للشافعي فإنه التقنت عنده في الشفاعة الأخيرة من رمضان فقط دون غيره خلافا للشافعي فإنه القنوت في صلوة الفجر مستوفى عنده في جميع السنة فيقرأ في كل ركعة من الفاتحة وسورة ويتبع القانت أي يتبع الامام في كل الامام القنوت بعد ركوع الوتر للقانت في الفجر خلافا لابي يوسف بل سكت عن قنوت القيام والتعود لا تختلف فيه حسن قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتين قبل الظهر والجمعة وبعد ما رجع بتسليمه وحسب الأربع قبل العصر والعشاء وتكون كل ركعة من الأربع بتسليمه بها كما وعلى ثمان ليلا والأربع أفضل فيها وقضى القنوة في ركعتي الظهر المفوض وكل الوتر والنفل ولكن لم يفتل شرع فيه فصله كالحصر في غيره الشروع فيه فصله لغيره كما أن الظاهر أنه لم يصل فرضا ظهر شرع فيه فكل سنة كان صلواته فانه يصير ما شرع فيه تقبلا ولا يجب إقامة صلاة فقهه لا يجب العشاء ولو عند الطلوع والغروب وقضى ركعتان أو تقضى في الشفاعة الأولى والثاني يعني في شفع في نفل فأتى أربع وأفسد ما في الشفاعة الأولى بقضية الثانية لأنه لم يشرع فيه وإن قد على ركعتين وقام الثاني في تمام فسد ما يقضى الشفاعة لغيره فخطأه الأولى وقد تم وهذا بناء على أن كل شفع من النفل صلوة على حدة كما لو ترك قراءة شفعية وقال أبو يوسف عليه قضاء الأربع أو الأولى أو أحدها أو الثاني أو أحدها أو الأول واحد الثاني أو عند أبي يوسف في الشفاعة الأربع لا غير أي قضاء الركعتين ليس في غير هذه الصور وأربع لو ترك في أحدها كل شفع أو في الثاني وأحادي الأولى وعند محمد في الأخيرة قضاء ركعتين وهذه المسئلة على ثمانية أوجه وأصلها عند محمد خلافا الأولين وأحاديها عن القراءة بقطع التحريم فلا يصح الشروع في الشفاعة الثاني وعند أبي حنيفة بخلافه الأولين وأحاديها عن القراءة بقطع التحريم وعند أبي يوسف كلاهما لا يقطع التحريم فيصير بناء الشفاعة الثاني عليه وإنما يجب فساد الأولى حتى لو قرأ في الشفاعة الثاني صح هذا الشفع وعلمه قضاء الشفع الأول ولا قضاء الوتر الثانية ثم نقض تشهد ولا أي يؤدي نفلًا ذات أربع وأتم الركوع الثانية ثم نقض القضاء عليه لأنه لم يشرع في الشفاعة الثاني فموجب عليه وقضاء الشفاعة الأولى إنما انقضت

بما لا يظن منه  
صدور الشريعة